

وإذا كان الإغضاء حتماً ، والصَّفْحُ لازماً . . ترتَّبَ بحسَبِ الهفوة ، وتنزَّلَ  
بقدر الذنب .

والهفوات نوعان : صغائر ، وكبائر .

فالصغائر مغفورة ، والنفوس بها معذورة ؛ لأنَّ الناس مع أطوارهم  
المختلفة ، وأخلاقهم المتفاضلة . . لا يَسْلَمُونَ منها ، فكان الوجدُ فيها مُطَرِّحاً ،  
والعتبُ فيها مستقبَحاً .

وقد قال بعض العلماء : ( مَنْ هجر أخاه من غير ذنب . . كان كَمَنْ زرع  
زرعاً ، ثمَّ حصده قبل أوانه ) .

وقال أبو العتاهية<sup>(١)</sup> :

وشرُّ الأَخْلَاءِ مَنْ لَمْ يَزَلْ يُعَاتِبُ طَوْرًا وَطَوْرًا يَذُمُّ  
يُريكَ النَّصِيحَةَ عِنْدَ اللَّقَاءِ وَيُريكَ فِي السَّرِّ بَرِّيَ الْقَلَمِ

وأما الكبائر . . فنوعان :

أحدهما : أن يهفوَ بها خاطئاً ، ويزِلَ بها ساهياً ، فالحَرْجُ فيها مرفوع ،  
والعتبُ عنها موضوع ؛ لأنَّ هفوةَ الخاطئ هَذَرٌ ، ولومه هَذَرٌ .

وقال بعض الحكماء : ( لا تقطع أذاك إلا بعد عجز الحيلة عن  
استصلاحه )<sup>(٢)</sup> .

وقال الأحنف بن قيس : ( حقُّ الصديق أن تحتمل له ثلاثاً : ظلمَ الغضب ،  
وظلمَ الدالة ، وظلمَ الهفوة )<sup>(٣)</sup> .

(١) البيتان في « ديوانه » ( ص ٢٣٧ - دار صادر ) .

(٢) أورده في « الصداقة والصديق » ( ص ١٨٣ ) ، و « التذكرة الحمدونية » ( ٤ / ٣٦٤ ) .

(٣) أورده في « الصداقة والصديق » ( ص ٥٤ ) ، ورواه في « تاريخ دمشق » ( ٢٤ / ٣٤٢ ) ، وانظر « التذكرة  
الحمدونية » ( ٤ / ٣٥٤ ) ، وظلم الدالة : ظلم الغنج والدلال .

وحكى ابن أبي عون : أنَّ غلاماً هاشمياً عَزَبَدَ على قوم ، فأراد عمُّه أن يسيءَ به ، فقال : ( يا عمُّ ؛ إنِّي قد أسأتُ وليس معي عقلي ، فلا تُسيءْ بي ومعك عقلك )<sup>(١)</sup> .

وقال أبو فراس<sup>(٢)</sup> :

لَمْ أُوَاحِدْكَ إِذْ جَنَيْتَ لَأَنِّي      واثقُ منك بالإخاءِ الصَّحيحِ  
فجميلُ العدوِّ غيرُ جميلٍ      وقيحُ الصَّدِيقِ غيرُ قَيِّحِ  
فإن تشبَّهَ خطؤه بالعمد ، وسهوهُ بالقصد .. تَبَيَّنَ ، ولم يَلْمُ بالتوهُم فيكونَ  
مُلوَماً ، ولا يذمُّ بالظنِّ فيصيرَ مذموماً ؛ ولذلك قيل : ( التَّيَبُّتُ نصفُ  
العفو )<sup>(٣)</sup> .

وقال بعض الحكماء : ( لا يفسدُكَ الظَّنُّ على صديقٍ أصلحك اليقينُ له )<sup>(٤)</sup> .

وقال بعض شعراء هذيل<sup>(٥)</sup> :

فبعضُ الأمرِ تصلُّحُهُ ببعضِ      فلأنَّ الغَثَّ يَحْمِلُهُ السَّمِينُ  
ولا تعَجَلْ بظَّنِّكَ قبلَ خُبَرِ      فعندَ الخُبَرِ تنقطعُ الظُّنونُ  
تَرى بينَ الرِّجالِ العينُ فضلاً      وفيما أضْمَرُوا الفضلُ المِئينُ  
كلُّونِ الماءِ مُشْتَبِهاً وليستْ      تُخَبِّرُ عن مذاقَتِهِ العُيونُ

والثاني : أن يعتمدَ ما اجترَم من كبائره ، ويقصدَ ما اجترح من سيئاته ، فلا يخلو حاله فيما أتاه من أحوال أربعة :

(١) أوردته في « الأجوبة المسكتة » ( ٥٦٨ ) ، وعريد : أظهر سوء الخلق ، ولم يتلطف بنديمه .

(٢) البيتان في « ديوانه » ( ص ٦١ ) .

(٣) أوردته في « البيان والتبيين » ( ٤٣/٢ ) ، و « العقد الفريد » ( ١٥٦/٢ ) بين قتيبة بن مسلم وأبي مجلز لاحق بن حميد .

(٤) أوردته في « التمثيل والمحاضرة » ( ص ٤٦٤ ) ، و « زهر الآداب » ( ٨٣٣/٢ ) من قول ابن المعتز .

(٥) الأبيات لأبي العيال الهذلي في « شرح أشعار الهذليين » ( ٤٣٥/١ ) . والغث : المهزول وهو مقابل السمين ، والخبر : العلم بالكنه ، فلا تجعل لومك بظنك الباطل قبل اختباره ؛ لأن بالاختبار يحصل اليقين ، وتنقطع الظنون الفاسدة .

- فالحال الأولي : أن يكون موتوراً قد قابل على تيرته ، وكافاً على مَساءته ؛ فاللائمة على من وَتره عائدةٌ ، وإلى البادى بها راجعةٌ ؛ لأن المكافىء أعدر وإن كان الصّفحُ أجمل .

ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إِيَّاكُمْ والمُشَارَةَ ؛ فَإِنَّهَا تُمِيتُ الغُرَّةَ ، وَتُحْيِي الغُرَّةَ »<sup>(١)</sup> .

وقال بعض الحكماء : ( مَنْ فعل ما شاء . . لقي ما لم يشأ )<sup>(٢)</sup> .

وقال بعض الأدباء : ( مَنْ نالته إساءةٌ . . هَمَّتْهُ مَسَاءَةٌ )<sup>(٣)</sup> .

وقال بعض البلغاء : ( مَنْ أُولِعَ بِقُبْحِ المعاملة . . أُوجِعَ بِقُبْحِ المقابلة ) .

وقال صالح بن عبد القدوس<sup>(٤)</sup> :

إِذَا وَتَرْتَ امِراً فَاحْذَرِ عداوتَهُ      مَنْ يَزِرِعِ الشُّوكَ لَا يَحْصُدُ بِهِ عِنباً  
إِنَّ العَدُوَّ وَإِنْ أَبْدَى مُسَالِمةً      إِذَا رَأَى مِنْكَ يَوْماً فُرْصَةً وَثَبَا

والإغضاء عن هذا الذنب أوجب وإن لم تكن المكافأة ذنباً ؛ لأنه قد رأى عُقبى إساءته ، فإن واصل الشرَّ . . واصلته المكافأة .

وقد قيل : ( باعترالك الشرَّ يعتزلُك ، وبحسن النِّصْفَةِ يكثر الواصلون ) .

وقال بعض الحكماء : ( مَنْ كُنْتَ سبباً لبلائه . . وجب عليك التلطفُ له في علاجه من دائه )<sup>(٥)</sup> .

(١) رواه البيهقي في « شعب الإيمان » ( ٧٨٧٠ ) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ٤/٥٥ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، والمُشَارَةُ : مفاعلة من الشر ؛ أي : لا تفعلوا بهم شراً يحوجهم إلى أن يفعلوا بكم مثله ، والغُرَّةُ : الحسن والعمل الصالح ، والعُرَّةُ : المساوىء والمثالب .

(٢) أوردته في « الكشكول » ( ٢٦٢/١ ) ، و « لباب الآداب » ( ص ٦٨ ) ، وفيه : ( مَنْ فعل ما شاء . . لقي ما ساء ) .

(٣) أوردته في « محاضرات الأدباء » ( ٥٠٦/١ ) من قول سيدنا معاوية رضي الله عنه .

(٤) البيتان في « ديوانه » ( ص ١٣٦ ) .

(٥) أوردته في « التذكرة الحمدونية » ( ١٨٣/٢ ) .

وقال أوس بن حجر<sup>(١)</sup> :

[من الطويل]

إذا أنت لم تُعْرِضْ عن الجَهِلِ والخَنَا أَصَبْتَ حَلِيمًا أو أَصَابَكَ جَاهِلٌ

- والحال الثانية : أن يكون عدوًّا قد استحكمت شحناؤه ، واستوعرت سرّاؤه ، واستخشنت ضرّاؤه ؛ فهو يتربّص بدوائر السوء انتهازَ فُرْصِهِ ، ويتجرّع بمهانة العجز مرارة غُصَصِهِ ؛ فإذا ظفر بنائبة .. ساعدها ، وإن شاهد نعمة .. عاندها ؛ فالبعدُ منه حذرًا أَسْلَمُ ، والكفُّ عنه متاركةٌ أَغْنَمُ ؛ فإنه لا يُسَلَمُ من عواقب شرّه ، ولا يُفْلَتُ من غوائل مكره .

وقد قالت الحكماء : ( لا تُعْرِضَنَّ لعدوك في دولته ؛ فإذا زالت .. كُفِّتْ شرّه )<sup>(٢)</sup> .

وقال لقمان لابنه : ( يا بني ؛ كذب مَنْ قال : إن الشرَّ بالشرِّ يُطْفَأُ ؛ فإن كان صادقاً .. فليوقد نارين ، ولينظرْ هل تُطْفِئُ إحداهما الأخرى ؟ وإنما يُطْفِئُ الخَيْرُ الشرَّ ؛ كما يُطْفِئُ الماءُ النارَ )<sup>(٣)</sup> .

وقال جعفر بن محمد عليه السلام : ( كفّاك من الله تعالى نصرًا أن ترى عدوك يعصي الله تعالى فيك )<sup>(٤)</sup> .

وقال بعض الحكماء : ( بالسيرة العادلة يُقَهَّرُ المُعَادِي )<sup>(٥)</sup> .

(١) البيت في « ديوان أوس بن حجر » (ص ٩٩) ، وفي « ديوان زهير بن أبي سلمى » (ص ٢١٩) ، وفي « ديوان كعب بن زهير » (ص ١٨٤) ، وفي (ب ، ج) : ( وقال زهير ) .

(٢) أورده في « التمثيل والمحاضرة » (ص ٤٦٦) .

(٣) أورده في « التمثيل والمحاضرة » (ص ٣٥) .

(٤) أورده في « الصداقة والصديق » (ص ٢٥٦) ، ورواه في « المجالسة وجواهر العلم » (١٤١٠) من قول محمد بن علي بن الحسين رحمهم الله تعالى ، ومعصية عدوك فيك بحسبك وتربص الدوائر عليك .

(٥) أورده في « ربيع الأبرار » (٥٩٧/٣) ، و« شرح نهج البلاغة » (٤٨/١٩) من قول سيدنا علي رضي الله عنه .

وقال البحرى<sup>(١)</sup> :

[من الطويل]

وأقسم لا أجزيك بالشر مثله كفى بالذي جازيتني لك جازيا

- والحال الثالثة : أن يكون لثيم الطبع ، خبيث الأصل ، قد أغراه لؤم الطبع على سوء الاعتقاد ، وبعثه خُبث الأصل على إتيان الفساد ؛ فهو لا يستقبح الشر ، ولا يكف عن المكروه ، فهذه الحال أطم<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الإضرار بها أعم ، ولا سلامة من مثله إلا بالبعد والانقباض ، ولا خلاص منه إلا بالصَّفْح والإعراض ؛ فإنه كالسَّبُع الضاري في سَوَارِح النَّعَم ، وكالنار المتأججة في يابس الحطب ، لا يقربها إلا تالفٌ ، ولا يدنو منها إلا هالكٌ .

روى مكحول ، عن أبي أمامة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الناس كشجرة ذات جنى ، ويوشك أن يعودوا كشجرة ذات شوك ؛ إن ناقذتهم .. ناقذوك ، وإن هربت منهم .. طلبوك ، وإن تركتهم .. لم يتركوك » قيل : يا رسول الله ؛ فكيف المخرج ؟ قال : « أقرضهم من عرضك ليوم فاقتك »<sup>(٣)</sup> .

وقال عبد الله بن العباس رضي الله عنهما : ( العاقل الكريم صديق كل أحد إلا من ضره ، والجاهل اللئيم عدو لكل أحد إلا من نفعه )<sup>(٤)</sup> .

وقيل : ( شر ما في الكريم : أن يمنعك خيرَه ، وخير ما في اللئيم : أن يكف عنك شره )<sup>(٥)</sup> .

(١) لم نجده في « ديوانه » المطبوع ، وهو في « ديوان صريع الغواني » ( ص ٢٨٤ ) ، والمعنى : أنا لا أفعل الشر أصلاً ؛ لا مثل ما فعلت ، ولا أعظم منه ، ويكفيك أنك شرير حاذق بالشر .

(٢) أطم : أشد طامة وداهية ؛ من ( طم ) إذا كثر وعلا وغلب .

(٣) رواه الطبراني في « المعجم الكبير » ( ١٢٦ / ٨ ) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ١٧ / ٢٤ ) ، وناقذ بمعنى ، والمناقذة : التدقيق والاستقصاء في المحاسبة ، وأقرضهم من عرضك ؛ أي : إذا نال أحد من عرضك .. فلا تجازه ؛ ولكن اجعله قرضاً في ذمته تأخذه منه يوم القيامة .

(٤) أورده في « جمهرة الأمثال » ( ٣١٦ / ٢ ) ، و « الصداقة والصديق » ( ص ٢٤٢ ) .

(٥) أورده في « التذكرة الحمدونية » ( ٢١٧ / ٢ ) ، و « التمثيل والمحاضرة » ( ص ١٧٤ ) .

وقال بعض البلغاء : ( أعداؤك داؤك ، وفي البعد منهم شفاؤك ) .

وقال بعض الأدباء : ( شرفُ الكريم تغافلُه عن اللئيم ) .

ووصى بعض الحكماء ابنَه فقال : ( يا بني ؛ إذا سلم الناسُ منك . . فلا عليك  
ألا تسلمَ منهم ؛ فإنه قلما اجتمعت هاتان النعمتان ) .

وقال عبد المسيح بن عمرو ابن بُقيلة<sup>(١)</sup> :

[من البسيط]  
الخيرُ والشرُّ مقرُونانٍ في قرَنٍ فالخيرُ مُتَّبِعٌ والشرُّ محدُورٌ

- والحال الرابعة : أن يكون صديقاً قد استحدث نبوةً وتغيُّراً ، وأخاً قد استجدَّ  
جفوةً وتنكراً ، فأبدى صفحةً عُقوقه ، واطَّرح لازمَ حُقوقه ، وعدل عن برِّ الإخاء  
إلى جفوة الأعداء .

فهذا قد يعرض في المودات المستقيمة ؛ كما تعرض الأمراض في الأجسام  
السليمة ؛ فإن عُولِجت . . أقلعت ، وإن أهملت . . أسقمت ثم أتلقت .  
ولذلك قالت الحكماء : ( داو المودة بكثرة التعاهد )<sup>(٢)</sup> .

وقال كشاجم<sup>(٣)</sup> :

[من الوافر]  
أقلْ ذا الودِّ عثرتهُ وقفهُ على سَنَنِ الطَّرِيقِ المُستقيمةِ  
ولا تُسرِعْ بمَعْتَبَةٍ إليه فقد يهفُو وزيَّتُهُ سَلِيمةُ

ومن الناس من يرى أن متاركة الإخوان إذا تغيُّروا أصلح ، واطَّراحهم إذا  
فسدوا أولى ؛ كأعضاء الجسد إذا فسدت . . كان قطعها أسلم ، فإن شخَّ بها . .

(١) أورد البيت في « الحماسة البصرية » ( ٩٢٥ / ٢ ) ، و « تاريخ دمشق » ( ٣٦٣ / ٣٧ ) ، وفي ( أ ، ج ، هـ ) : ( ابن نفيلة ) .

(٢) أوردته في « التذكرة الحمدونية » ( ٣٥٩ / ٤ ) من قول جعفر بن محمد رحمهما الله تعالى .

(٣) البيتان في « ديوانه » ( ص ٣٦٢ ) ، وفيه وفي ( ب ) : ( ولا تسرع بمعتبة عليه ) ، وأقل : أمر من الإقالة ؛ أي : اعف عنه وأقبل عذره ، وقفه : أمر من ( وقف ) أي : دله على الطريق السوية الصحيحة ، والمعتبة : العتاب واللوم .

سَرَتْ إِلَى نَفْسِهِ ، وَكَالْتَوْبَ إِذَا أَخْلَقَ . . كَانَ أَطْرَاحُهُ بِالْجَدِيدِ أَجْمَلَ مِنْ لُبْسِهِ .

وقد قال بعض الحكماء : ( رَغْبَتُكَ فَيَمَنَ يَزْهَدُ فَيْكَ ذُلُّ نَفْسٍ ، وَزَهْدُكَ فَيَمَنَ يَرْغَبُ فَيْكَ صُغْرُ هَمَّةٍ )<sup>(١)</sup> .

وقال بُزْرُجِمَهَرُ : ( مَنْ تَغَيَّرَ عَلَيْكَ فِي مَوَدَّتِهِ . . فَدَعُهُ حَيْثُ كَانَ قَبْلَ مَعْرِفَتِهِ ) .

وقال نصر بن أحمد الخُبَرَارُزِّيُّ<sup>(٢)</sup> :

[من الكامل]

صِلْ مَنْ دَنَا وَتَنَاسَ مَنْ بَعُدَا      لَا تُكْرِهَنَّ عَلَى الْهَوَى أَحَدَا  
قَدْ أَكْثَرَتْ حَوَاءَ إِذْ وَلَدَتْ      فَإِذَا جَفَا وَلَدٌ فَخُذْ وَلَدَا

وهذا مذهبُ مَنْ قَلَّ وِفَاؤُهُ ، وَضَعَفَ إِخَاؤُهُ ، وَسَاءَتْ طَرَائِقُهُ ، وَضَاقَتْ خِلَاتِقُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ فَضْلُ الْإِحْتِمَالِ ، وَلَا صَبْرٌ عَلَى الْإِدْلَالِ ، فَقَابَلَ عَلَى الْجَفْوَةِ ، وَعَاقَبَ عَلَى الْهَفْوَةِ ، وَاطَّرَحَ سَالِفَ الْحُقُوقِ ، وَقَابَلَ عَلَى الْعُقُوقِ بِالْعُقُوقِ ، فَلَا بِالْفَضْلِ أَخَذَ ، وَلَا إِلَى الْعَفْوِ أَخْلَدَ .

وقد علم أَنَّ نَفْسَهُ قَدْ تَطَعْنِي عَلَيْهِ فِتْرَدِيهِ ، وَأَنَّ جِسْمَهُ قَدْ يَسْقَمُ عَلَيْهِ فَيُؤْلِمُهُ وَيُؤْذِيهِ ، وَهُمَا أَخْصَصُ بِهِ وَأَحْنَى عَلَيْهِ مِنْ صَدِيقٍ قَدْ تَمَيَّزَ بِذَاتِهِ ، وَانْفَصَلَ بِأَدْوَاتِهِ ، أَفَيْرِيدُ مِنْ غَيْرِهِ لِنَفْسِهِ مَا لَا يَجِدُهُ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ ؟ هَذَا عَيْنُ الْمُحَالِ ، وَمَحْضُ الْجَهْلِ .

مع أَنَّ مَنْ لَمْ يَحْتَمَلْ . . بَقِيَ فَرْدًا ، وَانْقَلَبَ الصَّدِيقُ فَصَارَ عَدُوًّا ، وَعَدَاوَةُ مَنْ كَانَ صَدِيقًا أَعْظَمُ مِنْ عَدَاوَةِ مَنْ لَمْ يَزَلْ عَدُوًّا .

ولذلك قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَحَبُّ حَبِيبِكَ هَوْنًا مَا »<sup>(٣)</sup> .

وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَوْصَانِي رَبِّي بِسَبْعٍ : الْإِخْلَاصِ فِي السِّرِّ

(١) أوردته في « التذكرة الحمدونية » ( ٣٧٩ / ١ ) ، و « شرح نهج البلاغة » ( ١٠١ / ٢٠ ) من قول سيدنا علي

رضي الله عنه ، وفي « الصداقة والصديق » ( ص ٢٠١ ) من قول الخليل رحمه الله تعالى .

(٢) البيتان ليسا في « ديوانه » .

(٣) رواه الترمذي ( ١٩٩٧ ) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

والعلانية ، وأن أعفو عمن ظلمني ، وأعطي من حرمني ، وأصل من قطعني ،  
وأن يكون صمتي فكراً ، ونطقي ذكراً ، ونظري عبرة <sup>(١)</sup> .

وقال لقمان لابنه : ( يا بني ؛ لا تترك صديقك الأول ، فلا يطمئن إليك  
الثاني ، يا بني ؛ اتخذ ألف صديق ، والألف قليل ، ولا تتخذ عدواً واحداً ؛  
فالواحد كثير ) <sup>(٢)</sup> .

وقيل للمُهَلَّب بن أبي صُفْرة : ( ما تقول في العفو والعقوبة ؟ قال : هما  
بمنزلة الجود والبخل ، فتمسك بأيهما شئت ) .

وأشْد ثعلب <sup>(٣)</sup> :

[من الطويل]

إذا أنت لم تستقبل الأمر لم تجد بكفيك في إدباره متعلقا  
إذا أنت لم تترك أخاك وزلة إذا زلها أو شكتما أن تفرقا

وإذا كان الأمر على ما وصفت .. فمن حقوق الصَّفْح : الكشف عن سبب  
الهَفْوَة ؛ ليعرف الداء فيعالجه ، فإن لم يعرف الداء .. لم يقف على الدواء ،  
وكان كما قال المتنبي <sup>(٤)</sup> :

[من الوافر]

فإن الجرح ينفر بعد حين إذا كان البناء على فساد  
وإذا كان ذلك كذلك .. فلا يخلو حال ذلك السبب من أن يكون لمَلَل أو زَلَل :  
فإن كان لمَلَل .. فمَوَدَّات المَلُول ظل الغمام ، وحلم النيام .

(١) رواه في « عيون الأخبار » ( ٣٦١ / ٢ ) مرفوعاً ، وابن أبي الدنيا في « إصلاح المال » ( ٣٢٦ ) من قول  
سيدنا داود عليه السلام .

(٢) رواه أبو حاتم الرازي في « الزهد » ( ٧٠ ) من قول لقمان عليه السلام ، وأورده في « عيون الأخبار »  
( ١ / ٣ ) من قول سيدنا سليمان عليه السلام .

(٣) أورد البيهقي في « الحماسة البصرية » ( ٨٦٠ / ٢ ) ، و « الزهرة » ( ١٩٥ / ١ ) ، والمعنى : إذا لم تتخذ  
إخواناً قبل احتياجك إليهم .. لا تجدهم عند افتقارك إليهم ، وإذا لم تبق أخاك مع زلة زلها .. قربت أخوتكما  
إلى التفرق والتباين .

(٤) البيت في « ديوانه » ( ٣٦٣ / ١ ) .



وقد قيل في منشور الحكم : ( لا تأمنَنَّ مَلَوًّا وإن تحلَّى بالصِّلَة ) .  
وعلاجه : أن يُتْرَكَ على مَلَله ، فسيمَلَّ الجفاء كما ملَّ الإخاء .

وإن كان لزلَّ . . لوحظت أسبابه :

فإن كان لها مدخلٌ في التأويل ، وشبهةٌ تؤوِّل إلى الجميل . . حملَه على أجمل تأويله ، وصرَّفه إلى أحسن جهتيه ؛ كالذي حُكي عن خالد بن صفوان : أنه مرَّ به صديقان له ، فعَرَّجَ عليه أحدهما ، وطواه الآخر ، فقيل له في ذلك ، فقال : ( نعم ؛ عَرَّجَ علينا هذا بفضلِه ، وطوانا ذاك بثقته )<sup>(١)</sup> .

وأشَدُّ بعض أهل الأدب لمحمد بن داوود الأصفهاني<sup>(٢)</sup> :

وتزعُمُ للواشينَ أنِّي فاسدٌ      عليكَ وأني لستُ فيما عهدتني  
وما فسدتُ لي يعلمُ اللهُ نيَّةُ      عليكَ ولكنْ خُتنتي فاتهممتني  
غدرتَ بعهدي عامداً وأخفتني      فخفتَ ولو آمنتني لأمنتني

فإن لم يكن لزلَّه في التأويل مدخلٌ . . نظر حاله بعد زلَّه :

فإن ظهر ندْمُه ، وبان خجلُه . . فالندمُ توبة ، والخجلُ إنابة ، ولا ذنبٌ لتائب ، ولا لومٌ على مُتَّيب ، ولا يُكَلَّفُ عُذْراً عما سلف ، فيلجأ إلى ذلِّ التحريف ، أو خجل التعنيف .

ولذلك قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « إِيَّاكُمْ وَالْمَعَاذِرَ ؛ فَإِنْ أَكْثَرَهَا مَفَاجِرُ »<sup>(٣)</sup> .

(١) أورده في « الصداقة والصديق » (ص ٥٨) ، و « البصائر والذخائر » (١٥٨/٩) .

(٢) الأبيات في « ديوانه » (ص ٦٧) ؛ وفيه : ( ولكِنَّا استفسدتني فاتهممتني ) ، وخنتني فاتهممتني : اتهامتك لي من خيانتك ، لا من فساد نيتي والله شاهد على ذلك ، ولو آمنتني . . لوجدتني أميناً .

(٣) رواه الإمام أحمد في « الزهد » (١٣٤٦) ، وابن أبي الدنيا في « الصمت » (٥٠٩) من قول مطرّف بن عبد الله بن الشَّخِير رحمه الله تعالى .

وقال علي بن أبي طالب عليه السلام : ( كفى بما يُعتذرُ منه تُهمّةٌ ) .  
وقال سلم بن قتيبة لرجلٍ اعتذر إليه : ( لا يدعُونَكَ أمرٌ قد تخلّصتَ منه إلى  
الدخول في أمرٍ لعلَّكَ لا تخلُصُ منه ) (١) .

وقال بعض الحكماء : ( شفيعُ المذنبِ إقرارُهُ ، وتوبتُهُ اعتذارُهُ ) (٢) .  
وقال بعض البلغاء : ( مَنْ لم يقبلِ التوبةَ . . عَظُمَتِ خطيئَتُهُ ، وَمَنْ لم يُحسِنِ  
إلى التائبِ . . قَبَحَتِ إِسَاءَتُهُ ) .  
وقال بعض الحكماء : ( الكريمُ أوسعُ ما يكون مغفرةً إذا ضاقت بالمذنبِ  
المعذرةُ ) (٣) .

وقال بعض الشعراء (٤) :

[من البسيط]  
العُذْرُ يلحِقُهُ التَّحْرِيفُ والكَذِبُ      وليسَ في غيرِ ما يُرْضِيكَ لي أَرْبُ  
وقد أسأتُ فبالنُّعمى التي سَلَفَتْ      إلّا مَنَنْتَ بعفوٍ مالَهُ سَبَبُ

وإن عَجَلَ العذرَ قبل توبته ، وقَدَّمَ التَّنصُّلَ قبل إنابته . . فالعذرُ توبةٌ ، والتَّنصُّلُ  
إنابةٌ ، فلا يكشفُ عن باطنِ عذره ، ولا يعتفُ بظاهرِ غدره ، فيكونُ لثيمَ الظَّفَرِ ،  
سَيِّئَ المكافأةِ .

وقد قيل : ( مَنْ غلبته الحِدَّةُ . . فلا تغترَّ بمودَّته ) .

وقال بعض الحكماء : ( شافعُ المذنبِ خضوعُهُ إلى عذره ) .

(١) أورده في « البيان والتبيين » ( ٩١/٢ ) ، و« عيون الأخبار » ( ١٠١/٣ ) ، وفي النسخ : ( مسلم بن قتيبة ) .

(٢) أورده في « نهاية الأرب » ( ٢٥٨/٣ ) ، و« التذكرة الحمدونية » ( ١٠٥/٤ ) من قول جعفر بن محمد رحمه الله تعالى .

(٣) أورده في « التذكرة الحمدونية » ( ١٠٥/٤ ) من قول سيدنا الحسن بن علي رضي الله عنهما ، و« العقد الفريد » ( ٢٣١/٤ ) من قول إبراهيم بن العباس الصولي رحمه الله تعالى .

(٤) أورد البيهقي في « الزهرة » ( ٢١١/١ ) ، وفي « العمدة » ( ٨٧٧/٢ ) لمحمد بن علي الأصبهاني رحمه الله تعالى .

[من البسيط]

وقال بعض الشعراء<sup>(١)</sup> :

اقْبَلْ معَاذِيرَ مَنْ يَأْتِيكَ مُعْتَذِرًا    إِنَّ بَرَّ عِنْدَكَ فِيمَا قَالَ أَوْ فَجَرًا  
فَقَدْ أَطَاعَكَ مَنْ يُرْضِيكَ ظَاهِرُهُ    وَقَدْ أَجَلَكَ مَنْ يَعْصِيكَ مُسْتَتِرًا

وإن ترك نفسه في زَلَله ، ولم يتداركه بعذره وتنصُّله ، ولا محاه بتوبته وإنابته . . راعيت حاله في المتاركة ، فستجده لا ينفك فيها من أمور ثلاثة :

- إما أن يكون قد كفَّ عن سيِّئ عمله ، وأقلع عن سالف زَلَله ؛ فالكفُّ إحدى التوبتين ، والإقلاعُ أحدُ العذرين ، فكن أنتَ المَعْتَذِرُ عنه بصفحك ، والمتنصِّلُ له بفضلِكَ ؛ فقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ( المحسنُ على المسيءِ أميرٌ )<sup>(٢)</sup> .

- والثاني : أن يكون قد وقف على ما أسلف من زَلَله غير تارك ولا متجاوز ، فوقوفُ المرضِ أحدُ البُرْأَيْنِ ، وكفُّه عن الزيادة إحدى الحُسْنَيْنِ ، وقد استبقى بالوقوف عن التجاوز أحدَ شَطْرَيْهِ ، فعوَّلَ به على صلاح شطره الآخر ، وإيَّاكَ وإرجاءه ؛ فَإِنَّ الإرجاءَ يُفسِدُ شَطْرَ صلاحه ، والتلافيُّ يُصلِحُ شَطْرَ فساده ؛ فَإِنَّ مَنْ سَقَمَ من جسمه ما لم يُعالِجه . . سرى السَّقَمُ إلى صحته ، وإن عالجه . . سَرَتْ الصحةُ إلى سَقَمِهِ .

- والثالث : أن يتجاوزَ مع الأوقات ، فيزيدَ فيه على مرور الأيام ، فهذا هو الداءُ العُضَالُ ؛ فَإِنْ أُمِكنَ استدراكُه ، وتأتَّى استصلاحُه باستنزاله عنه إن علا ، وبإرغابه إن دنا ، وبعتابه إن ساوى ، وإلَّا . . فَأَخْرُ الداءَ العِيَاءَ الكَيَّ<sup>(٣)</sup> ، وَمَنْ بلغت به الأعذارُ إلى غايتها . . فلا لائمةَ عليه ، والمقيمُ على شِقَاقِهِ باغٍ مصروعٌ .

(١) البيتان في « ديوان الشافعي » ( ص ٦١ ) ، و « ديوان البحرني » ( ١١٠٥ / ٢ ) .

(٢) أوردته في « البصائر والذخائر » ( ١١٤ / ١ ) عنه مرفوعاً .

(٣) وإلا ؛ أي : وإن لم ينفع شيء منها ، وأعجز الراقي كما أعيا الطبيب . . فَأَخْرُ الداءَ العِيَاءَ ؛ وهو الداء الذي لا براء منه .

وقد قيل : ( مَنْ سَلَّ سَيْفَ الْبَغْيِ .. أَغْمَدَهُ فِي رَأْسِهِ )<sup>(١)</sup> .  
فهذا شرط<sup>(٢)</sup> .

أما المسامحةُ في الحقوق : فلأنَّ الاستيفاءَ موحِشٌ ، والاستقصاءَ منفرٌ ،  
وَمَنْ أَرَادَ كُلَّ حَقِّهِ مِنَ النُّفُوسِ الْمُسْتَصْعَبَةِ بِشَحٍّ أَوْ طَمَعٍ .. لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ إِلَّا  
بِالْمَنَافَةِ وَالْمَشَاقَّةِ ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْمَخَاشِنَةِ وَالْمَشَاحَّةِ ، وَقَدْ اسْتَقَرَّ فِي  
الطَّبَاعِ مَقْتُ مَنْ شَاقَّهَا وَنَافَرَهَا ، وَبُغْضُ مَنْ شَاحَّهَا وَنَازَعَهَا ؛ كَمَا اسْتَقَرَّ فِيهَا حُبُّ  
مَنْ سَامَحَهَا وَيَاسَرَهَا ، فَكَانَ أَلْيَقُ الْأُمُورِ بِالْمَرْوَةِ اسْتِلْطَافَ النُّفُوسِ بِالْمِيَاسِرَةِ  
وَالْمَسَامِحَةِ ، وَتَأَلَّفَهَا بِالْمُقَارَبَةِ وَالْمَسَاهِلَةِ .

وقد قال بعض الحكماء : ( مَنْ عَاشَرَ إِخْوَانَهُ بِالْمَسَامِحَةِ .. دَامَتْ لَهُ  
مَوَدَّاتُهُمْ ) .

وقال بعض الأدباء : ( إِذَا أَخَذْتَ عَفْوَ الْقُلُوبِ .. زَكَ رَيْعُكَ ، وَإِنْ  
اسْتَقْصَيْتَ .. أَكْذَيْتَ )<sup>(٣)</sup> .

والمسامحة نوعان : في عقود ، وحقوق .

فأما العقود : فهو أن يكون فيها سهل المناجزة ، قليل المحاجزة ، مأمون  
الغيبية ، بعيداً من المكر والخديعة .

رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أَجْمِلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا ؛ فَإِنَّ  
كُلَّ مُيسِّرٍ لِمَا كُتِبَ لَهُ مِنْهَا »<sup>(٤)</sup> .

(١) رواه في « حلية الأولياء » ( ١٩٥ / ٣ ) من قول جعفر الصادق رحمه الله تعالى ، وأورده في « التذكرة  
الحمدونية » ( ٢٧٣ / ١ ) ، و « الإعجاز والإيجاز » ( ص ٤١ ) من وصية سيدنا علي رضي الله عنه .

(٢) فهذا العفو عن الهفوات شرط من شروط المروءة ؛ كما أن المذكور من نوعي المياسرة أصل من أصولها .

(٣) أورده في « البصائر والذخائر » ( ٢٣٣ / ٦ ) ، و « نثر الدرر » ( ١٧٠ / ٤ ) من قول علي بن عبيدة رحمه الله  
تعالى ، وزكاريعك : نما زرعك وكثر ربحك .

(٤) رواه الحاكم في « المستدرک » ( ٣ / ٢ ) ، وابن ماجه ( ٢١٤٢ ) عن سيدنا أبي حميد الساعدي رضي الله  
عنه .

وقال صلى الله عليه وسلم : « أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ يُحِبُّهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ ؟ »  
قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : « التَّغَابُنُ لِلضَّعِيفِ »<sup>(١)</sup> .

وحكى ابن أبي عَون : أن عمرو بن عُبيد اشترى للحسن البصريّ إزاراً بستة دراهم ونصف ، فأعطى التاجرَ سبعةً ، فقال له : ( ثمنه ستة دراهم ونصف ؟ فقال : إني اشتريته لرجلٍ لا يُقاسِمُ أخاه درهماً )<sup>(٢)</sup> .

ومن الناس مَنْ يرى أنَّ المساهلة في العقود عجزٌ ، وأنَّ الاستقصاءَ فيها حزمٌ ، حتّى إنَّه ليماكس في التافه الحقيق وإن جاد بالجزيل الكثير ؛ كالذي حُكي عن عبد الله بن جعفر وقد ماكس في درهم ، وهو يعود بما يعود به ، فقليل له في ذلك ، فقال : ( ذاك مالي أجودُ به ، وهذا عقلي بخِلْتُ به )<sup>(٣)</sup> .

وهذا إنّما ينساغ من أهل المروءة في دفع ما يخادعهم به الأدياء ، ويغابنهم به الأشخاء ، وهلكذا كانت حالُ عبد الله بن جعفر ، فأما مماكسة الاستنزال والاستسماح .. فكلّا ؛ لأنَّه مُنافٍ للكرم ، ومُباينٌ للمروءة .

وأما الحقوق : فتتنوّع المساومة فيها نوعين : أحدهما : في الأحوال ، والثاني : في الأموال .

- فأما المساومة في الأحوال : فهو اطّراحُ المنازعة في الرُتب ، وتركُ المنافسة في التقدّم ؛ فإنَّ مُشاحّة النفوس فيها أعظمُ ، والعنادَ عليها أكثرُ .

فإن سامح فيها ولم ينافس .. كان مع أخذه بأفضل الأخلاق ، واستعماله لأحسن الآداب أوقع في النفوس من إفضاله برغائب الأموال ، ثم هو أزيدُ في رتبته ، وأبلغُ في تقدّمه .

وإن شاحَّ فيها ونازع .. كان مع ارتكابه لأخشن الأخلاق ، واستعماله لأهجن

(١) أوردته في « بهجة المجالس » ( ٣٠٢/١ ) ، و « محاضرات الأدياء » ( ٤١٩/٢ ) .

(٢) الأجوبة المسكتة ( ٨٤٢ ) .

(٣) رواه في « المجالسة وجواهر العلم » ( ٣/٢٤٣٥ ) ، و « تاريخ دمشق » ( ٢٩٤/٢٧ ) .

الآداب أنكى في النفوس من حدّ السيف ، وطعن السنّان ، ثم هو أخفض للرتبة ، وأمنع من التقدّم .

حُكي : أنّ فتى من بني هاشم تخطّى رقاب الناس عند ابن أبي دُواد<sup>(١)</sup> ، فقال له : ( يا بني ؛ إنّ الأدب ميراثُ الأشراف ، ولست أرى عندك من سلفك إراثاً )<sup>(٢)</sup> .

- وأما المسامحة في الأموال . . فتتنوّع ثلاثة أنواع : مسامحة إسقاطِ لُغْدَم ، ومسامحة تخفيفٍ لعجز ، ومسامحة إنظارٍ لِعُسرة<sup>(٣)</sup> .

وهي مع اختلاف أسبابها تفضّلُ مأثور ، وتألّفُ مشكور ، وإذا كان الكريم قد يوجد بما تحويه يده ، وينفذ فيه تصرّفه . . كان أولى أن يوجد بما خرج عن يده ، وطاب نفساً بفراقه .

وقد تصل المسامحة في الحقوق إلى مَنْ لا يقبل البرّ ، ويأبى الصلّة ، فيكون أحسنَ موقعاً ، وأزكى محلاً ، وربّما كانت المشاحة فيها آلم من ردّ السائل ، ومنع المجتدي ؛ لأنّ السائل كما اجترأ على سؤالك . . فسيجترأ إن رددته على سؤال غيرك ، وليس كلّ مَنْ صار أسير حقّك ، ورهين دينك يجدُ بداً من مسامحتك ومياسرتك ، ثم لك مع ذلك حسنُ الثناء ، وجزيلُ الأجر .

وقال محمود الوراق<sup>(٤)</sup> :

المرءُ بعدَ الموتِ أُحدوثةٌ      يفنى وتبقى منه آثاره  
فأحسنُ الحالاتِ حالُ امرئٍ      تطيبُ بعدَ الموتِ أخباره  
فهذه حالُ المياسرة .

(١) في (ج ، هـ) : ( عند ابن أبي داوود ) .

(٢) أورده في « البصائر والذخائر » ( ٧٦/٥ ) ، و « نثر الدر » ( ١٧٥/٥ ) .

(٣) لُغْدَم : لفقر تبيّن عجزه عن الأداء كلّاً أو بعضاً ، ولعجز : لعجز المديون عن أداء جميع الدين ، ولعسرة : لعسرة معيشة المديون .

(٤) البيتان في « ديوانه » ( ص ١٢٩ ) ، والأحدوثة : الخبر العجيب ، والكلام الغريب الذي يتحدث به الناس .

وأما الإفضال.. فنوعان : إفضالُ اصطناع ، وإفضالُ استكفاف ودفاع .

فأما إفضالُ الاصطناع.. فنوعان : أحدهما : ما أسداه جُوداً في شُكُور ،  
والثاني : ما تألَّف به نبوة نفُور ، وكلاهما من شروط المروءة ؛ لما فيهما من  
ظهور الاصطناع ، وتكاثر الأشياء والأتباع .

وَمَنْ قَلَّتْ صنائعه في الشاكرين ، وأعرض عن تألُّف النافرين.. كان فرداً  
مهجوراً ، وتابعاً محقوراً ، ولا مروءة لمتروك مُطَّرَح ، ولا قدرَ لمحقور  
مُهْتَضَم .

وقال عمر بن عبد العزيز : ( ما طاوَعني الناسُ على شيءٍ أردته من الحقِّ حتَّى  
بسَطْتُ لهم طرفاً من الدنيا )<sup>(١)</sup> .

وقال بعض الحكماء : ( أقلُّ ما يجب للمنعِم بحقِّ نعمته : ألاَّ يتوصَّلَ بها إلى  
معصيته )<sup>(٢)</sup> .

وأنشدتُ لبعض الأعراب<sup>(٣)</sup> :

[من مشطور الرجز]

مَنْ جَمَعَ المَالَ وَلَمْ يَجْذِبْهُ  
وَتَرَكَ المَالَ لَعَامٍ جَذِبْهُ  
هَانَ عَلَى النَّاسِ هَوَانُ كَلْبِهِ

وقال إسحاق بن إبراهيم الموصلي<sup>(٤)</sup> :

[من الكامل]

يَبْقَى الثَّنَاءُ وَتَذْهَبُ الأَمْوَالُ      وَلِكُلِّ دَهْرٍ دَوْلَةٌ وَرِجَالُ  
مَا نَالَ مَحْمَدَةَ الرَّجَالِ وَشُكْرَهُمْ      إِلَّا الْجَوَادُ بِمَالِهِ الْمِفْضَالُ  
لَا تَرْضَى مِنْ رَجُلٍ حَلَاوَةَ قَوْلِهِ      حَتَّى يَصْدُقَ مَا يَقُولُ فِعَالُ

(١) أورده في « البصائر والذخائر » ( ٢٩ / ١ ) ، و « نثر الدر » ( ١١٨ / ٢ ) .

(٢) أورده في « الإعجاز والإيجاز » ( ص ٨٢ ) من قول الخليفة المهدي ، و « تاريخ دمشق » ( ١٩١ / ١٩ )  
من قول زياد بن عبيد .

(٣) أورد الأبيات الجاحظ في « الحيوان » ( ٢٥٤ / ١ ) لابن الذُّبَّة ، و « عيون الأخبار » ( ٢٤٣ / ١ ) .

(٤) الأبيات في « ديوانه » ( ص ١٧٢ ) .

فإن ضاقت به الحال عن الاصطناع بماله . . فقد عَدِمَ من آلة المكارم عِمَادَهَا ،  
وفقد من شروط المروءة سِنَادَهَا ، فليؤاسِ بنفسه مواساةَ المُسَاعِفِ ، وليُسَعِدْ بها  
إِسْعَادَ المتألَّفِ ؛ كما قال المتنبي <sup>(١)</sup> :

[من البسيط]

فليُسَعِدِ النُّطْقُ إنْ لم تُسَعِدِ الحالُ .....

وإن كان لا يراها - وإن أجهدَهَا - إِلَّا تَبَعًا لِلْمُفْضِلِينَ ، قليلةً بين المُكْثِرِينَ ؛  
فإنَّ الناسَ لا يساؤون بين المعطي والمانع ، ولا يقنعهم القولُ دون الفعل ، ولا  
يغنيهم الكلامُ عن المال ، ويروونه كالصَّدي ؛ إن رَدَّ صوتاً . . لم يُجِدِ نفعاً ؛ كما  
قال الشاعر :

يجودُ بِالْوَعْدِ وَلَكِنَّهُ يَدُهُنْ مِنْ قَارورةٍ فارغةٍ  
فكلُّ ما خرج عندهم عن المال كان فارغاً ، وكلُّ ما عدا الإفضالَ به كان هيناً ،  
وقد قدَّمنا من القول في شروط الإفضال ما أقنع .

وأما إفضالُ الاستكفاف : فلأنَّ ذا الفضل لا يعدم حاسدَ نعمة ، ومعاندَ  
فضيلة ، يغريه الجهل بإظهار عناده ، ويبعثه اللؤم على البذاء بسففه .  
فإن غفل عن الاستكفاف للسفهاء ، وأعرض عن الاستدفاع لأهل البذاء . .  
صار عِرْضُهُ هدفاً للمثالب ، وحالُهُ عُرْضةً للنوائب ، وإذا استكفَّ السفية ،  
واستدفع البَذْيَ . . صان عِرْضَهُ ، وحمى نعمته .

وقد رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما وَقَى بهِ المرءُ  
عِرْضَهُ . . فهو صدقةٌ » <sup>(٢)</sup> .

وقالت عائشة رضي الله عنها : ( ذُبُّوا بأموالِكُم عن أحسابِكُم ) <sup>(٣)</sup> .

(١) البيت في « ديوانه » ( ٢٧٦/٣ ) ؛ وصدره : ( لا خيل عندك تهديها ولا مالٌ . . . ) .

(٢) رواه الحاكم في « المستدرک » ( ٥٠/٢ ) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » ( ٣٢٢٠ ) عن سيدنا جابر بن  
عبد الله رضي الله عنهما .

(٣) رواه أبو نعيم في « تاريخ أصبهان » ( ١٨٣/٢ ) .



وامتدح رجلٌ الزُّهريَّ ، فأعطاه قميصَه ، فقال له رجل : ( أنعطي على كلام الشيطان ؟! فقال : مَنْ ابتغى الخيرَ .. أتقى الشرَّ )<sup>(١)</sup> .

ولذلك قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَرَادَ بَرَّ الوَالِدَيْنِ .. فَلْيُعْطِ الشُّعْرَاءَ »<sup>(٢)</sup> .

وهذا صحيح ؛ لأنَّ الشعرَ سائرٌ ، يسير به ما ضُمَّن من مدح أو هجاء ؛ ولأجل ذلك قيل : ( لا تَوَاضَعُ شَاعِرًا ؛ فَإِنَّهُ يَمْدُحُكَ بَثْمَنَ ، وَيَهْجُوكَ مَجَانًا )<sup>(٣)</sup> .

ولاستكفاف السفهاء بالإفضال شرطان :

أحدهما : أن يخفيه حتَّى لا تنتشرَ فيه مطامع السفهاء ، فيتوصَّّلوا إلى اجتذابه بسبِّه ، وإلى ماله بثبَّله .

والثاني : أن يتطلَّبَ له في المجاملة وجهاً يجعلُه في الإفضال عليه سبباً<sup>(٤)</sup> ؛ لئلا يرى أَنَّهُ على السَّفَه قد أُعْطِيَ ، ولأجل البذاء قد حُبِّي ، فيغريه ذلك بزيادة السَّفَه ، واستدامة البذاء .

واعلم : أنك ما حييتَ ملحوظُ المحاسن ، محفوظُ المساوي ، ثم من بعد ذلك حديثٌ منتشر ، لا يراقبك صديق ، ولا يحامي عنك شفيق ، فكن أحسنَ حديثٍ ينتشر . . . يكن سعيُّك في الناس مشكوراً ، وأجرك عند الله مذكوراً .

فقد روى زياد بن الجراح ، عن عمرو بن ميمون الأوديّ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اغْتَنِمْ خَمْساً قَبْلَ خَمْسٍ : شَبَابَكَ قَبْلَ هَرَمِكَ ، وَصَحَّتَكَ

(١) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ٣٨١ / ٥٥ ) ، وأبو نعيم في « حلية الأولياء » ( ٣٧١ / ٣ ) .

(٢) أورده الديلمي في « الفردوس » ( ٥٨٦١ ) عن سيدنا عوف بن مالك رضي الله عنه ، و« محاضرات الأدباء » ( ١٦٤ / ١ ) .

(٣) أورده في « بهجة المجالس » ( ٧٠٧ / ١ ) ، و« محاضرات الأدباء » ( ١٦٦ / ١ ) .

(٤) في المجاملة وجهاً : من قرابة نسب أو دارٍ أو رفاقة سفر أو مدافعة عنه أو عن ذويه وخليله ونحو ذلك .

قَبْلَ سَقَمِكَ ، وَغِنَاكَ قَبْلَ فَقْرِكَ ، وَفَرَاغَكَ قَبْلَ شُغْلِكَ ، وَحَيَاتَكَ قَبْلَ  
مَوْتِكَ «(١)» .

فهذا ما اقتضاه هذا الفصل من شروط المروءة وإن كان كلُّ كتابنا هذا من  
شروطها ، وما اتصل بحقوقها .

---

(١) رواه ابن المبارك في « الزهد » ( ٢ ) ، والنسائي في « السنن الكبرى » ( ١١٨٣٢ ) .

## الفصل الثامن

### في آداب منثورة

اعلم : أنَّ الآداب مع اختلافها بتنقّل الأحوال ، وتغيّر العادات . . لا يمكن استيعابها ، ولا يُقدَّر على حصرها ، وإنّما يذكر كلُّ إنسانٍ ما بلغه الوُسْع من آداب زمانه ، واستحسن بالعرف من عادات دهره ، ولو أمكن ذلك . . لكان الأول قد أغنى الثاني عنها ، والمتقدّم قد كفى المتأخّر تكلفها .

وإنّما حظُّ الأخير : أن يُعاني حفظَ الشارد ، وجمعَ المتفرّق .

ثم يعرض ما تقدّم على حكم زمانه ، وعادات وقته ، فيثبت ما كان موافقاً ، وينفي ما كان مخالفاً .

ثم يستمدّ خاطره في استنباط زيادة ، أو استخراج فائدة ؛ فإن أُسِف بشيء . . فاز بدرّكه ، وحظي بفضيلته .

ثم يعبر عن ذلك كلّ بما كان مألوفاً من كلام الوقت ، وعُرف أهله ؛ فإنَّ لأهل كلّ وقتٍ في الكلام عادةٌ تؤلّف ، وعبرة تُعرف ؛ ليكون أوقع في النفوس ، وأسبق إلى الأفهام .

ثم يرتّب ذلك على أوائله ومقدّماته ، وبينه على أصوله وقواعده حسب ما يقتضيه الجنس ؛ فإنَّ لكل نوع من العلوم طريقةً ، هي أوضح مسلكاً ، وأسهل مأخذاً .

فهذه خمسة شروط ، هي حظُّ الأخير فيما يعانيه ، وكذلك القول في كلّ تصنيف مستحدث ، ولولا ذلك . . لكان تعاطي ما تقدّم به الأوّل عناءً ضائعاً ، وتكلفاً مستهجنًا .

وأرجو أن يُمدّنّا الله بالتوفيق لتأدية هذه الشروط ، وتنهضنا المعونة بتوفية هذه الحقوق ؛ حتّى نسلم من ذمّ التكلف ، ونبرأ من عيب التقصير وإن كان اليسير مغفوراً ، والخطيء معذوراً ، فقد قيل : ( من صنّف كتاباً . . فقد

استَهْدَفَ ، فَإِنْ أَحْسَنَ . . فقد استعطفَ ، وإنْ أَسَاءَ . . فقد استَقْدَفَ (١) .  
وقد مضت أبوابُ تَضَمَّنَتْ فصولاً ، رأيتُ إتباعها بما لم أحبَّ الإخلالَ به :

فَمِنْ ذَلِكَ حَالُ الْإِنْسَانِ فِي مَأْكَلِهِ وَمَشْرَبِهِ ؛ فَإِنَّ الدَّاعِيَ إِلَى ذَلِكَ شَيْئَانِ :  
حَاجَةٌ مَاسَّةٌ ، وَشَهْوَةٌ بَاعِثَةٌ .

فَأَمَّا الْحَاجَةُ : فتدعو إلى ما سدَّ الْجَوْعَةَ ، وَسَكَّنَ الظَّمَأَ ، وهذا مندوبٌ إليه  
عقلاً وشرعاً ؛ لما فيه من حفظ النفس ، وحراسة الحواسِّ ؛ ولذلك ورد الشرعُ  
بالنهي عن الوصال بين صوم اليومين ؛ لَأَنَّهُ يُضْعِفُ الْجَسَدَ ، وَيُمِيتُ النَّفْسَ ،  
وَيُعْجِزُ عَنِ الْعِبَادَةِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنَ الشَّرْعِ ، ويدفع عنه العقلُ .

وليس لِمَنْ منع نفسه قَدْرَ الْحَاجَةِ حِظٌّ مِنْ بَرٍّ ، وَلَا نَصِيبٌ مِنْ زُهْدٍ ؛ لِأَنَّ  
مَا حَرَمَهَا مِنْ فِعْلِ الطَّاعَاتِ بِالْعُجْزِ وَالضَّعْفِ أَكْثَرُ ثَوَاباً ، وَأَعْظَمُ أَجْراً ؛ إِذْ لَيْسَ  
فِي تَرْكِ الْمُبَاحِ ثَوَابٌ يُقَابِلُ فِعْلَ الطَّاعَاتِ ، وَإِتْيَانَ الْقُرْبِ ، وَمَنْ أَخْسَرَ نَفْسَهُ رِبْحاً  
مَوْفُوراً ، أَوْ حَرَمَهَا أَجْراً مَذْخوراً . . كَانَ زَهْدُهُ فِي الْخَيْرِ أَقْوَى مِنْ رَغْبَتِهِ ، وَلَمْ  
يَبْقَ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا التَّكَلُّفِ إِلَّا الشُّهْرَةُ بِرِيَائِهِ وَسَمْعَتِهِ .

وَأَمَّا الشَّهْوَةُ : فتتنوع نوعين : أحدهما : شهوة في الإكثار والزيادة ،  
والثاني : شهوة في تناول الألوان المُلَذَّةِ .

- فَأَمَّا النَّوعُ الْأَوَّلُ : وهو شهوة الزيادة على قدر الحاجة ، والإكثار على مقدار  
الكفاية . . فهو ممنوعٌ منه في العقل والشرع ؛ كما كان قَدْرُ الكفاية مندوباً إليه  
بالعقل والشرع ؛ لِأَنَّ تَنَاوُلَ مَا زَادَ عَلَى الْكُفَايَةِ نَهَمٌ مُعَرٌّ ، وَشَرٌّ مُضِرٌّ .

وقد رُوي عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « إِيَّاكُمْ وَالْبِطْنَةَ ؛ فَإِنَّهَا  
مَفْسَدَةٌ لِلدِّينِ ، مُورِثَةٌ لِلسَّقَمِ ، مَكْسَلَةٌ عَنِ الْعِبَادَةِ » (٢) .

(١) رواه في « الطيوريات » ( ٥٠١ ) من قول العتّابيِّ ، وأورده في « التمثيل والمحاضرة » ( ص ١٦٠ ) من  
قول الجاحظ ، وقد استهدف : اتخذ نفسه هدفاً يرميه الخاطئ والمصيب .

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في « إصلاح المال » ( ٣٥٠ ) من قول سيدنا عمر رضي الله عنه .

وقال علي بن أبي طالب عليه السلام : ( إِذَا كُنْتَ بَطْنًا . . فَعُدَّكَ زَمِنًا )<sup>(١)</sup> .  
 وقال بعض العلماء : ( أَقْلِلْ طَعَامَكَ . . تَجِدِ الصِّحَّةَ ) .  
 وقال بعض البلغاء : ( أَقْلِلْ طَعَامًا . . تَحْمَدُ مَنَامًا )<sup>(٢)</sup> .  
 وقال بعض البلغاء : ( لَا يَسْكُنُ الْعِلْمُ مَعِدَةً مُلِئَتْ طَعَامًا )<sup>(٣)</sup> .  
 وقال بعض الأدباء : ( الرُّغْبُ شَوْمٌ ، والنَّهْمُ لَوْمٌ )<sup>(٤)</sup> .  
 وقال بعض الحكماء : ( أَكْبَرُ الدَّوَاءِ تَقْدِيرُ الْغِذَاءِ ) .  
 وقال بعض الشعراء<sup>(٥)</sup> :

[من الوافر]

فَكَمْ مِنْ أَكْلَةٍ مَنَعَتْ أَخَاهَا      بَلَدٌ سَاعَةً أَكَلَتْ دَهْرَ  
 وَكَمْ مِنْ طَالِبٍ يَسْعَى لِأَمْرٍ      وَفِيهِ هَلَاكُهُ لَوْ كَانَ يَدْرِي  
 وقال آخر<sup>(٦)</sup> :

[من المنسرح]

كَمْ دَخَلَتْ أَكْلَةً حَشَا شَرِّهِ      فَأَخْرَجَتْ رَوْحَهُ مِنَ الْجَسَدِ  
 لَا بَارِكَ اللَّهُ فِي الطَّعَامِ إِذَا      كَانَ هَلَاكُ النَّفْسِ فِي الْمَعِدِ  
 وَرُبَّ أَكْلَةٍ هَاضَتْ الْآكِلَ ، وَحَرَمَتْهُ مَا كُلَّ !!<sup>(٧)</sup> .

روى أبو يزيد المدني ، عن عبد الرحمن بن المرقع قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ وِعَاءً مُلِيءَ شَرًّا مِنْ بَطْنٍ ؛ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ

(١) أوردته في « الإمتاع والمؤانسة » ( ص ٤٢٦ ) ، و « ربيع الأبرار » ( ٤٠٣/٥ ) دون نسبة ، والبطنة : امتلاء البطن من الطعام والمبالغة في الأكل .

(٢) أوردته في « الإمتاع والمؤانسة » ( ص ٤٨٨ ) ، و « البصائر والذخائر » ( ٢١٤/١ ) ، و « عيون الأخبار » ( ٢١٩/٣ ) .

(٣) رواه الدارقطني في « المؤلف والمختلف » ( ١٠٠٠/٢ ) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ( ٤٣١/١٧ ) من قول ذي النون المصري رحمه الله تعالى .

(٤) رواه الطبراني في « الدعاء » ( ١٣٩٦ ) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بنحوه ، فمن أكثر أكله . . كثر شربه ، وثقل نومه ، ومن ثقل نومه . . مُحِيت بركة عمره .

(٥) البيتان لإبراهيم بن هزّمة في « ديوانه » ( ص ١٢٨ ) ؛ وفيه : ( وَرُبَّتْ أَكْلَةٌ مَنَعَتْ أَخَاهَا ) .

(٦) أورد البيتين في « ربيع الأبرار » ( ٤٢٩/٥ ) ، و « نهاية الأرب » ( ٢٩٥/٩ ) عن أبي بكر العلاف .

(٧) هذا مثل ، وهو شبهة للمثل القائل : ( رَبِّ أَكْلَةٍ تَمْنَعُ أَكَلَاتِ ) . انظر « كتاب الأمثال » لابن سلام ( ص ٢٢٨ ) ، و « مجمع الأمثال » ( ٥٤/٢ ) .

فاعلاً.. فاجعلوا ثلثاً للطَّعامِ ، وثلثاً للشَّرابِ ، وثلثاً للرَّيحِ» (١) .

- وأما النوع الثاني : وهو شهوةُ الأشياءِ المُلذَّةِ ، ومنازعةُ النفسِ إلى طلبِ الأنواعِ الشهيةِ .. فمذاهبُ الناسِ في تمكينِ النفسِ فيها مختلفةٌ :

فمنهم : مَنْ يرى أنَّ صرفَ النفسِ عنها أولى ، وقهرها عن اتِّباعِ شهواتها أخرى ؛ ليدلَّ له قيادها ، ويهونَ عليه عِنادُها ؛ لأنَّ تمكينها وما تهوى بَطَرٌ يُطغى ، وأَشَرُّ يُردى ؛ لأنَّ شهواتها غيرُ متناهية .

فإذا أعطاهما المراد من شهوات وقتها .. تعدَّتْها إلى شهواتٍ قد استحدثتها ، فيصير الإنسانُ أسيرَ شهواتٍ لا تنقضي ، وعبدَ هوى لا ينتهي ، ومَنْ كان بهذه الحال .. لم يُرجَ له صلاحٌ ، ولم يُوجد فيه فضلٌ .

وأنشدتُ لأبي الفتح البُستي (٢) :

يا خادِمَ الجِسمِ كَمْ تَشقى بِخِدمَتِهِ      لِتَطْلُبَ الرِّيحَ مِمَّا فِيهِ خُسْرانُ  
أَقْبِلْ عَلَى النِّفسِ واستَكْمِلْ فضائلها      فأنْتَ بالنِّفسِ لا بالجِسمِ إنسانُ  
وللحذر من هذه الحال ما حُكي : أنَّ أبا حازم كان يمرُّ على الفاكهة ، فيشتهيها ، فيقول : ( موعِدُكَ الجَنَّةُ ) (٣) .

وقال آخرون : تمكينُ النفسِ من لذاتها أولى ، وإعطاؤها ما اشتَهَتْ من المباحاتِ أخرى ؛ لما فيه من ارتياحِ النفسِ بنيلِ شهواتها ، ونشاطها بإدراكِ لذاتها ، فتتحسر عنها ذلَّةُ المقهور ، وبِلادةُ المَجبور ، فلا تقصُرُ عن دَرَكَ ، ولا تقصُرُ في نهضة ، ولا تَكِلُ عن استعانة .

وقال آخرون : بل توسَّطُ الأمرينِ أولى ؛ لأنَّ في إعطائها كلَّ شهواتها سَلَاطةً ، والنفسُ السَّليطةُ معاندةٌ ، وفي منعها من جميعِ شهواتها بِلادةٌ ، والنفسُ البليدةُ عاجزةٌ ، وفي منعها عن البعضِ كَفٌّ لها عن السَّلاطة ، وفي تمكينها من البعضِ حَسْمٌ لها عن

(١) رواه ابن أبي الدنيا في « الجوع » (٢) ، وأبو نعيم في « معرفة الصحابة » (٤/١٨٤٨) .

(٢) البيتان في « ديوانه » (ص ٣٥٤) .

(٣) رواه في « المجالسة وجواهر العلم » (٩٦٥) ، وأبو نعيم في « حلية الأولياء » (٣/٢٤٦) .

البلادة ، وهذا لعمري أشبه المذاهب بالسداد ؛ لأن التوسط في الأمور أحمد .  
وإذ قد مضى الكلام في المأكول والمشروب . . فينبغي أن يتبع بذكر الملبوس .

اعلم : أنَّ الحاجة وإن كانت إلى المأكول والمشروب أدعى . . فهي إلى  
الملبوس ماسة ، وبها إليه فاقة ؛ لما في اللباس من حفظ الجسد ، ودفع الأذى ،  
وستر العورة ، وحصول الزينة .

قال الله تعالى : ﴿ يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوْءَ تَكْمُ وَرِدِيَّ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ  
خَيْرٌ ﴾ .

فمعنى قوله : ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا ﴾ أي : خلقنا لكم ما تلبسون من الثياب  
﴿ يُورِي سَوْءَ تَكْمُ ﴾ أي : يستر عوراتكم ، وسُميت العورة سوءة ؛ لأنه يسوء  
صاحبها انكشافها من جسده .

- وقوله : ﴿ وَرِدِيَّ ﴾ فيه أربعة تأويلات :

أحدها : أنه المال ، وهو قول مجاهد .

والثاني : أنه اللباس والعيش والنعيم ، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما .

والثالث : أنه المعاش ، وهو قول معبد الجهنّي .

والرابع : أنه الجمال ، وهو قول عبد الرحمن بن زيد .

- وقوله : ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ﴾ فيه ستة تأويلات :

أحدها : أن لباس التقوى هو الإيمان ، وهو قول قتادة والسدي .

والثاني : أنه العمل الصالح ، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما .

والثالث : أنه السمّة الحسن ، وهو قول عثمان بن عفان رضي الله عنه .

والرابع : هو خشية الله تعالى ، وهو قول عروة بن الزبير .

والخامس : هو الحياء ، وهذا قول مَعْبَد الجُهَنِيِّ .

والسادس : هو ستر العورة ، وهذا قول عبد الرحمن بن زيد .

- وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ خَيْرٌ ﴾ فيه تأويلان :

أحدهما : أن ﴿ ذَلِكْ ﴾ راجعٌ إلى جميع ما تقدّم من قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوْءَ تَكُمُ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ﴾<sup>(١)</sup> ، ثم قال : ﴿ ذَلِكْ خَيْرٌ ﴾ أي : ذلك الذي ذكرته خيرٌ كله .

والثاني : أن ﴿ ذَلِكْ ﴾ راجعٌ إلى ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ﴾ ، ومعنى الكلام : أن لباس التقوى خيرٌ من الرياش واللباس ، وهذا قول قتادة والسدي<sup>(٢)</sup> .  
فلما وصف الله تعالى حال اللباس ، وأخرجه مُخْرَجَ الامتنان .. عَلِمَ أنه معونة منه ؛ لشدة الحاجة إليه .

وإذا كان كذلك .. ففي اللباس ثلاثة أشياء : أحدها : دفع الأذى ، والثاني : ستر العورة ، والثالث : الجمال والزينة .  
فأما دفعُ الأذى به : فواجبٌ بالعقل ؛ لأن العقل يوجب دفعَ المضارِّ ، واجتلابَ المنافع .

وقد قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظُلُمًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم سُرِيرًا تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسُرِيرًا تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ ﴾ فأخبر بحالها ، ولم يأمر بها ؛ اكتفاءً بما يقتضيه العقل ، واستغناءً بما يبعث عليه الطبع .

(١) وهذا على قراءة ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ﴾ بالنصب ، وهي قراءة الإمام نافع والكسائي وابن عامر رحمهم الله تعالى .

(٢) انظر تفسير الآية ، وتفصيل الأقوال فيها في « تفسير الطبري » ( ١٨٦ / ٨ / ٥ ) وما بعدها .



ويعني بـ (الظلال) : الشجر ، وبـ (الأكنان) : جمع كِنَ ؛ وهو الموضع الذي يُستَكَنُ فيه .

ويعني بقوله : ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ : ثياب القطن والكتان والصوف ، وبقوله : ﴿وَسَرَّيْلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ﴾ الدروع التي تقي البأس ؛ وهو الحرب .

فإن قيل : فكيف قال : ﴿تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾ ولم يذكر البرد ، وقال : ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا﴾ ولم يذكر السهل ؟  
فعن ذلك جوابان :

أحدهما : أن القوم كانوا أصحابَ جبال وخیام ، فذكر لهم الجبال ، وكانوا أصحابَ حرٍّ دون برد ، فذكر لهم نعمته عليهم فيما هو مختصٌّ بهم ، ولهذا قول عطاء .

والجواب الثاني : أنه اكتفاءً بذكر أحدهما عن ذكر الآخر ؛ إذ كان معلوماً أنَّ السَّراييل التي تقي الحرَّ تقي أيضاً البردَ ، وَمَنْ اتخذ من الجبال أكناناً . . اتخذ من السهل ، ولهذا قول الجمهور<sup>(١)</sup> .

وأما سترُ العورة : فقد اختلف الناس فيه : هل وجب بالعقل أو بالشرع ؟

فقال طائفة : وجب سترها بالعقل ؛ لما في ظهورها من القبح ، وما كان قبيحاً . . فالعقلُ مانعٌ منه ، ألا ترى أن آدمَ وحواءَ عليهما السلام لما أكلا من الشجرة التي نُهيَا عنها . . بدت لهما سوءاتُهما ، وطَفِقَا يخصفان عليهما من ورق الجنة ؛ تنبهاً بقولهما في ستر ما رآياه مستقبِحاً من سوءاتهما ؛ لأنَّهما لم يكونا

(١) انظر تفسير الآية ، وتفصيل الأقوال فيها في « تفسير الطبري » ( ١٨٩ / ١٤ / ٨ ) وما بعدها ، وقال الفخر الرازي رحمه الله تعالى في « تفسيره » ( ٩٤ / ٢٠ ) : ( ثبت في العلوم العقلية : أن العلم بأحد الضدين يستلزم العلم بالضد الآخر ؛ فإن الإنسان متى خطر بباله الحر . . خطر بباله البرد أيضاً ، وكذا القول في النور والظلمة ، والسواد والبياض ، فلما كان الشعور بأحدهما مستتبعا للشعور بالآخر . . كان ذكر أحدهما مغنياً عن ذكر الآخر ) .

قد كُلفا سترَ ما لم يبدُ لهما ، ولا كُلفاه بعد أن بدت لهما وقبل سترهما<sup>(١)</sup> .

وقالت طائفة أخرى : بل سترُ العورة واجبٌ بالشرع ؛ لأنه بعضُ الجسد الذي لا يوجب العقلُ سترَ باقيه ، وإنما اختصَّت العورة بحكم شرعي ، فوجب أن يكون ما يلزم من سترها حكماً شرعياً .

وقد كانت قريش وأكثُر العرب مع ما كانوا عليه من وفور العقل ، وصحة الألباب . . يطوفون بالبيتِ عُرَاءً ، ويحرِّمون على أنفسهم اللحم والودك ، ويرون ذلك أبلغ في القرْبة ، وإنما القُرْبُ : ما استُحسنت في العقل ، حتى أنزل الله تعالى : ﴿ يَنْهَى مَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ .

يعني بقوله : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ ﴾ : الثياب التي تستر عوراتكم ، ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ : ما حرَّمتموه على أنفسكم من اللحم والودك .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ تأويلان :

أحدهما : لا تسرفوا في التحريم ، وهذا قول السدي .

والثاني : لا تأكلوا حراماً ؛ فإنه إسرافٌ ، وهذا قول ابن زيد<sup>(٢)</sup> .

فأوجب بهذه الآية سترَ العورة بعد أن لم يكن العقلُ موجباً له ، فدلَّ ذلك على أن سترها وجب بالشرع دون العقل .

وأما الجمال به والزينة : فهو مستحسنٌ بالعُرف والعادة من غير أن يوجبه عقلٌ أو شرعٌ ، وفي هذا النوع قد يقع التجاوز والتقصير .

(١) لأنهما لم يكلفا ما دام في الجنة ، ومن هنا نعلم : أن المراد بالمعصية هو المعنى اللغوي لا المعنى الشرعي فتنه .

(٢) انظر تفسير الآية ، وتفصيل الأقوال فيها في « تفسير الطبري » ( ٢٠٣ / ٨ / ٥ ) وما بعدها .